



ملخص

الاقتصاد الفعلي: تراجع مؤشر مديري المشتريات غير النفطية في مارس إلى 58,7، منخفضاً من أعلى مستوى سجله في الأونة الأخيرة، عند 59,8، في فبراير. تراجعت مبيعات الاسمنت وإنتاجه خلال الشهر، بنسبة 16 و 7 بالمائة، على أساس سنوي، على التوالي، كما تشير أحدث البيانات المتوفرة، إلى تراجع طفيف في الصادرات غير النفطية في فبراير. مع ذلك، لا يزال الاتجاه العام لمؤشر مديري المشتريات غير النفطية قوياً.

الإنفاق الاستهلاكي: ارتفع الإنفاق الاستهلاكي في مارس بنسبة 6 بالمائة، على أساس سنوي، وبنسبة 23 بالمائة، على أساس شهري. هذا الارتفاع يعود إلى تصادف مارس مع بداية شهر رمضان المبارك، حيث يرتفع الإنفاق الاستهلاكي عادة. زادت عمليات نقاط البيع بنسبة 9 بالمائة، على أساس سنوي، وكانت هذه الزيادة أكثر من كافية للتعويض عن تراجع بنسبة 2 بالمائة في السحوبات النقدية.

القطاع الصناعي: في فبراير، شهد مؤشر إنتاج الصناعة غير النفطية نمواً قوياً، بلغت نسبته 16,8 بالمائة، على أساس سنوي، على الرغم من أن هذا المستوى من النمو يمثل تباطؤاً لوتيرة النمو. علاوة على ذلك، بلغت قيمة الاستثمارات الشهرية لإنشاء مصانع جديدة نحو 4,3 مليار ريال، وبلغ عدد المصانع الجديدة التي انطلقت فيها عمليات التشغيل 80 مصنعاً خلال الشهر.

الموجودات الأجنبية لـ "ساما": تراجع احتياطي "ساما" من الموجودات الأجنبية بنحو 14 مليار دولار، على أساس شهري، في مارس، ليصل إلى 439 مليار دولار. وجاء هذا التراجع الشهري من كل من "الأوراق المالية الأجنبية"، بنحو 5,5 مليار دولار، و"الإيداعات في مصارف أجنبية"، بنحو 8,8 مليار دولار.

عرض النقود والودائع المصرفية والقروض: نما عرض النقود الشامل (ن3) في مارس بنسبة 10 بالمائة، على أساس سنوي، وهي أعلى زيادة سنوية منذ نوفمبر 2020، كما نما بنسبة جيدة بلغت 4 بالمائة، على أساس شهري. وارتفع إجمالي الودائع المصرفية بنسبة 11 بالمائة، على أساس سنوي، رغم مواصلة الودائع تحت الطلب مسارها النازل، منخفضة بنسبة 2 بالمائة.

التضخم: ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في مارس بنسبة 2,7 بالمائة، على أساس سنوي، وبنسبة 0,1 بالمائة، على أساس شهري. ضمن مكونات المؤشر، واصلت الأسعار في فئة "السكن والوقود" مسارها الصاعد، مرتفعة بنسبة 7,4 بالمائة، على أساس سنوي، وبنسبة 0,4 بالمائة، على أساس شهري.

سوق العقارات في الربع الأول 2023: ارتفع مؤشر أسعار العقارات بنسبة 1 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الأول لعام 2023، في حين تراجع بدرجة طفيفة، بنسبة 0,1 بالمائة، على أساس ربعي. وبينما واصلت أسعار العقارات السكنية مسارها الصاعد، انتعشت أسعار العقارات التجارية بدرجة طفيفة، بنسبة 0,1 بالمائة.

أسواق النفط: تكيفت أسواق النفط مع الإعلان المفاجئ من قبل أوبك وشركائها، الذي قرر خفض إنتاج النفط بحوالي 1,2 مليون برميل في اليوم، ابتداءً من مايو. وقد ارتفعت الأسعار بصورة حادة في أعقاب الإعلان، ولكنها سرعان ما تراجعت، حيث ركز المستثمرون على التوقعات بضعف الطلب، لا سيما في الولايات المتحدة.

سوق الأسهم: ارتفع مؤشر "ناسي" بنسبة 6,8 بالمائة، على أساس شهري، في أبريل، مما رفع مكاسبه خلال الفترة من بداية العام وحتى تاريخه إلى 8 بالمائة. كذلك، تخطى المؤشر مستوى 11000 نقطة لأول مرة منذ نوفمبر 2022.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

جيمس ريف
كبير الاقتصاديين
jreeve@jadwa.com

د. نوف ناصر الشريف
رئيس إدارة الأبحاث
nalsharif@jadwa.com

الإدارة العامة:
الهاتف +966 11 279-1111
الفاكس +966 11 279-1571
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية
www.jadwa.com

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية
لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37 / 6034

للاطلاع على أبحاث الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار،
وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول
إلى موقع الشركة:

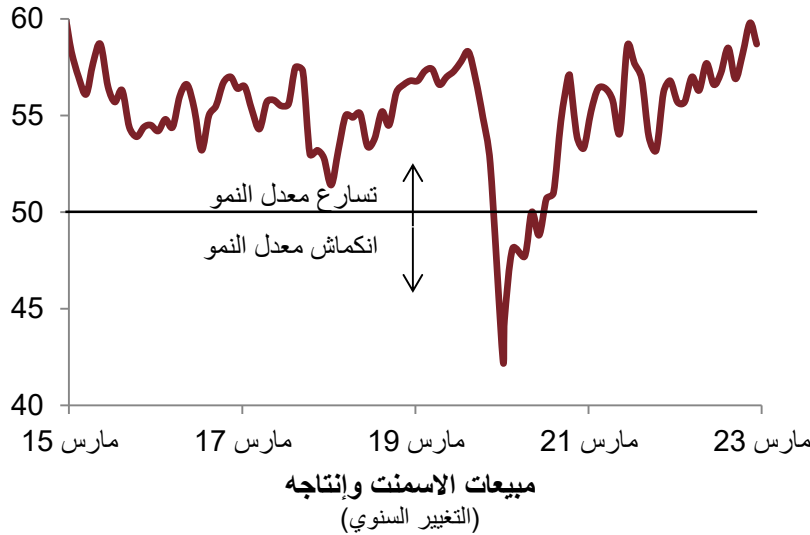
<http://www.jadwa.com>



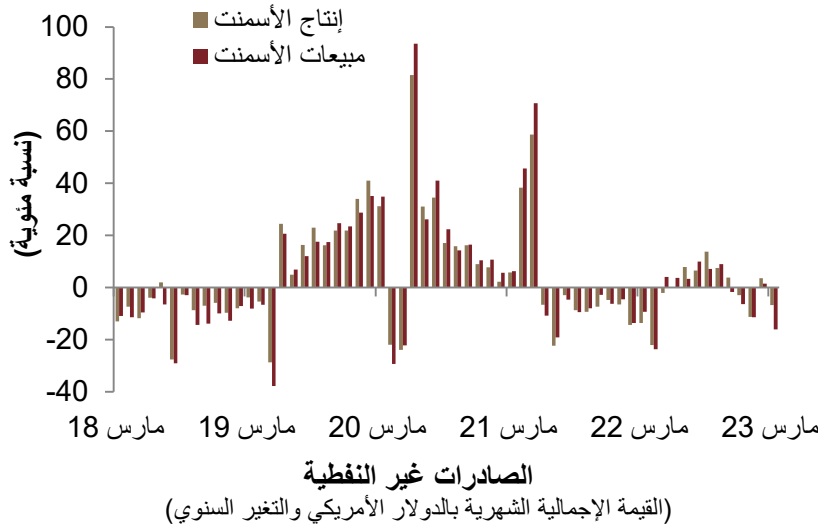
الاقتصاد الفعلي

تراجع مؤشر مديري المشتريات غير النفطية في مارس إلى 58,7، منخفضاً من أعلى مستوى سجله في الآونة الأخيرة، عند 59,8، في فبراير. تراجعت مبيعات الاسمنت وإنتاجه خلال الشهر، بنسبة 16 و 7 بالمائة، على أساس سنوي، على التوالي، كما تشير أحدث البيانات المتوفرة، إلى تراجع طفيف في الصادرات غير النفطية في فبراير. مع ذلك، لا يزال الاتجاه العام لمؤشر مديري المشتريات غير النفطية قوياً.

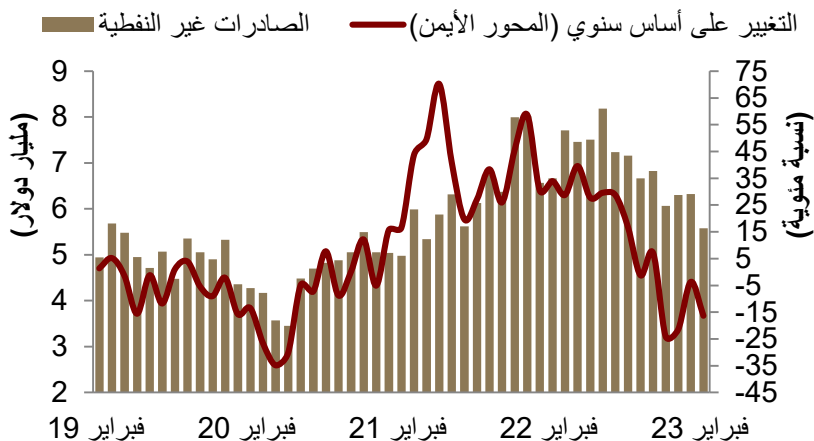
مؤشر مديري المشتريات غير النفطية



تراجع مؤشر مديري المشتريات غير النفطية في مارس إلى 58,7، منخفضاً من أعلى مستوى سجله في الآونة الأخيرة، عند 59,8، في فبراير (هذا المستوى هو الأعلى منذ عام 2015).



تراجعت مبيعات الاسمنت وإنتاجه خلال الشهر، بنسبة 16 و 7 بالمائة، على أساس سنوي، على التوالي.



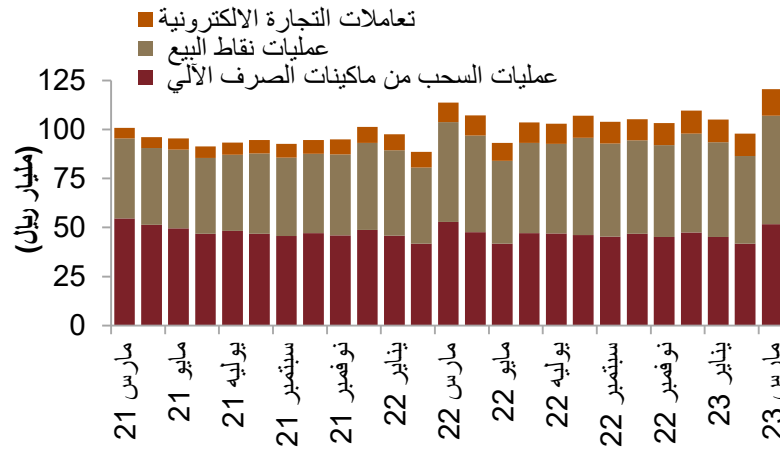
تشير أحدث البيانات المتوفرة، إلى تراجع الصادرات غير النفطية في فبراير بنسبة 16 بالمائة، على أساس سنوي، بسبب انخفاض الصادرات من "البتروكيماويات" و"البلاستيك والمطاط" بنسبة 21 و 36 بالمائة، على أساس سنوي، على التوالي.



الإنفاق الاستهلاكي

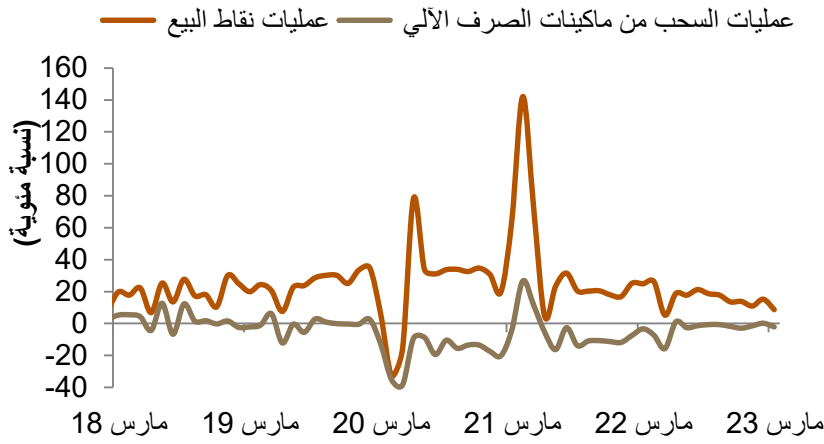
ارتفع الإنفاق الاستهلاكي في مارس بنسبة 6 بالمائة، على أساس سنوي، وبنسبة 23 بالمائة، على أساس شهري. هذا الارتفاع يعود إلى مصادفة مارس مع بداية شهر رمضان المبارك، حيث يرتفع الإنفاق الاستهلاكي عادة. زادت عمليات نقاط البيع بنسبة 9 بالمائة، على أساس سنوي، وكانت هذه الزيادة أكثر من كافية للتعويض عن تراجع السحوبات النقدية بنسبة 2 بالمائة. بالنظر إلى عمليات نقاط البيع، حسب القطاعات، نجد أن معظم ذلك الارتفاع تحقق بفضل قطاعات "الفنادق" و"الملابس" و"الأغذية والمشروبات".

الإنفاق الاستهلاكي الشهري (مليار ريال)



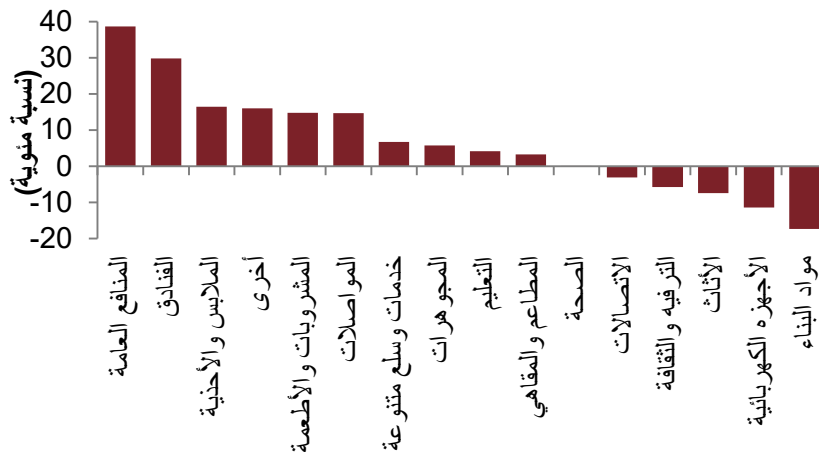
ارتفع الإنفاق الاستهلاكي في مارس بنسبة 6 بالمائة، على أساس سنوي، وبنسبة 23 بالمائة، على أساس شهري، وهي أعلى نسبة نمو منذ مارس 2022.

الإنفاق الاستهلاكي الشهري (التغير السنوي)



ارتفعت عمليات نقاط البيع بنسبة 9 بالمائة، في حين تراجعت السحوبات النقدية بنسبة 2 بالمائة، على أساس سنوي.

عمليات نقاط البيع، حسب القطاعات، في مارس (التغير السنوي)



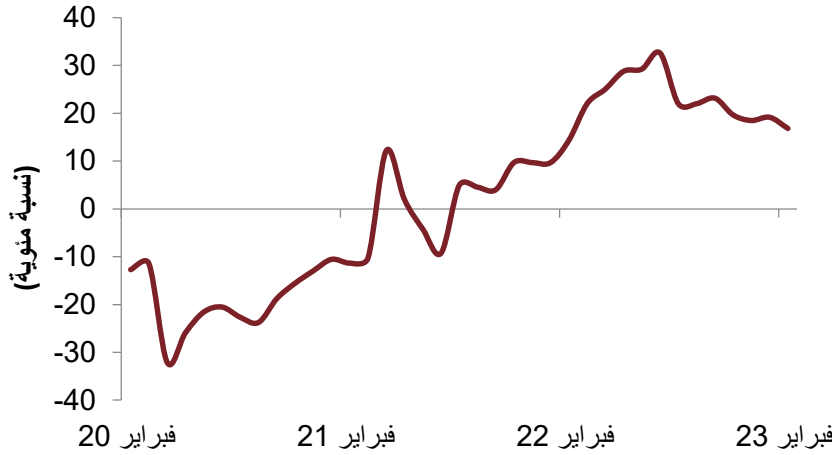
بالنظر إلى عمليات نقاط البيع، حسب القطاعات، شكلت "المنافع العامة" و"الفنادق" و"الملابس" و"الأغذية والمشروبات" و"النقل"، المحركات الرئيسية للزيادة، وكانت أكثر من كافية للتعويض عن التراجع في قطاعي "مواد البناء" و"الإلكترونيات" من بين قطاعات أخرى.



القطاع الصناعي

في فبراير، شهد مؤشر إنتاج الصناعة غير النفطية نمواً قوياً، بلغت نسبته 16,8 بالمائة، على أساس سنوي، على الرغم من أن هذا المستوى من النمو يمثل تباطؤاً لوتيرة النمو. علاوة على ذلك، بلغت قيمة الاستثمارات الشهرية لإنشاء مصانع جديدة نحو 4,3 مليار ريال، وبلغ عدد المصانع الجديدة التي انطلقت فيها عمليات التشغيل 80 مصنعاً خلال الشهر. ومن حيث الحجم، شكلت المصانع الصغيرة نحو 81 بالمائة من إجمالي المصانع الجديدة التي تم الترخيص لها في فبراير، وجاءت 11 بالمائة من تلك الاستثمارات من استثمارات أجنبية مباشرة.

مؤشر الإنتاج الصناعي: الصناعة غير النفطية (التغير السنوي)

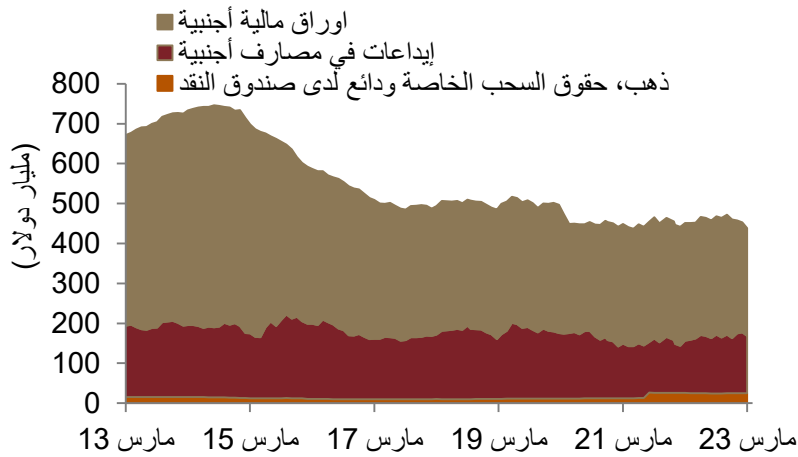




الموجودات الأجنبية لـ "ساما"

تراجع احتياطي "ساما" من الموجودات الأجنبية بنحو 14 مليار دولار، على أساس شهري، في مارس، ليصل إلى 439 مليار دولار. وجاء هذا التراجع الشهري من "الأوراق المالية الأجنبية"، التي تراجعت بنحو 5,5 مليار دولار، وكذلك "الإيداعات في مصارف أجنبية"، التي انخفضت بنحو 8,8 مليار دولار. مع ذلك، لا يزال إجمالي احتياطي الموجودات كافياً لتغطية واردات المملكة لنحو 30 شهراً، حسب تقديراتنا.

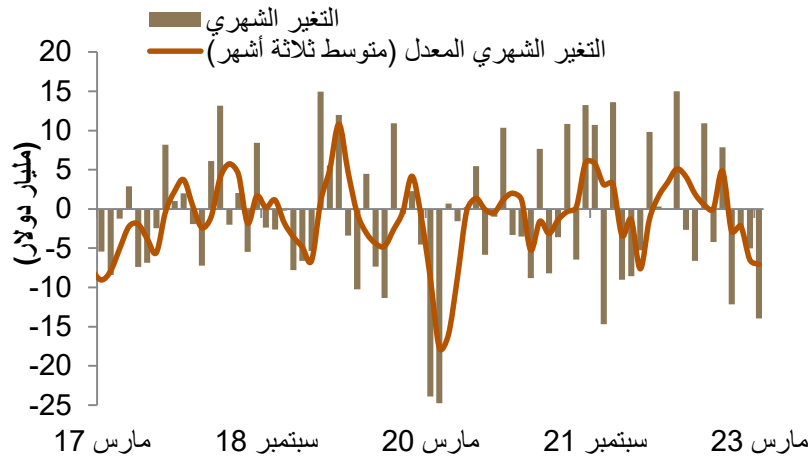
إجمالي احتياطي "ساما" من الموجودات الأجنبية



تراجع احتياطي "ساما" من الموجودات الأجنبية بنحو 14 مليار دولار، على أساس شهري، في مارس...

احتياطي "ساما" من الموجودات الأجنبية

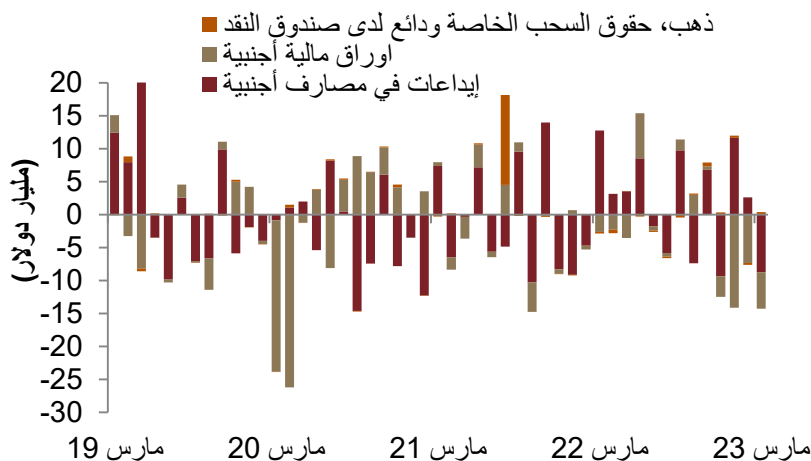
(التغير الشهري، والتغير الشهري المعدل "متوسط ثلاثة شهور")



...ليصل إلى 439 مليار دولار.

تفاصيل احتياطي "ساما" من الموجودات الأجنبية

(التغير الشهري)



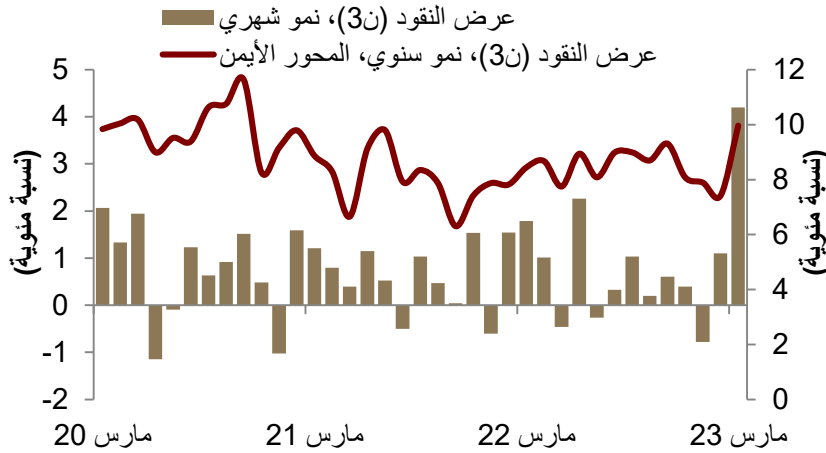
جاء التراجع الشهري في فئتين من الموجودات: "الأوراق المالية الأجنبية"، التي تراجعت بنحو 5,5 مليار دولار، و"الإيداعات في مصارف أجنبية"، والتي انخفضت بنحو 8,8 مليار دولار.



عرض النقود، والودائع، والقروض المصرفية

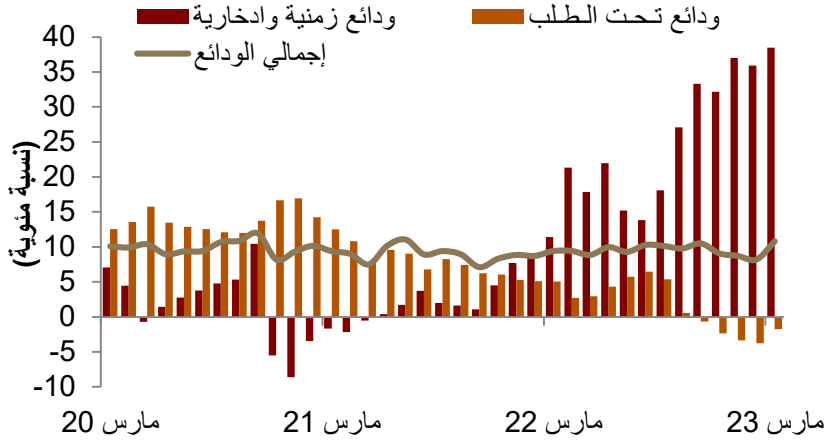
نما عرض النقود الشامل (ن3) في مارس بنسبة 10 بالمائة، على أساس سنوي، وهي أعلى زيادة سنوية منذ نوفمبر 2020، كما نما بنسبة جيدة بلغت 4 بالمائة، على أساس شهري. وارتفع إجمالي الودائع المصرفية بنسبة 11 بالمائة، على أساس سنوي، رغم مواصلة الودائع تحت الطلب مسارها النازل، منخفضة بنسبة 2 بالمائة. واصلت القروض إلى القطاع الخاص نموها، مرتفعة بنسبة 10,8 بالمائة، على أساس سنوي، رغم أن هذا النمو يقل إلى حد ما عن أحدث أعلى مستوى له في منتصف 2022.

التغير في عرض النقود



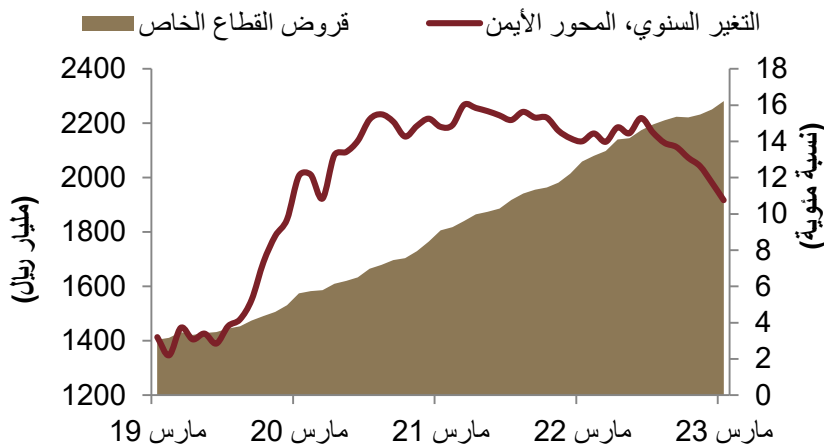
نما عرض النقود الشامل (ن3) بنسبة 10 بالمائة، على أساس سنوي، في مارس، وهي أعلى زيادة سنوية منذ نوفمبر 2020، كما نما بنسبة جيدة بلغت 4 بالمائة، على أساس شهري.

تفاصيل إجمالي الودائع المصرفية (التغير السنوي)



واصلت الودائع تحت الطلب مسارها النازل، منخفضة بنسبة 2 بالمائة. في غضون ذلك، قفزت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 39 بالمائة، على أساس سنوي، كما ارتفعت بنسبة 5 بالمائة، على أساس شهري، حيث يبحث المدخرون عن عائدات أعلى.

القروض المصرفية إلى القطاع الخاص

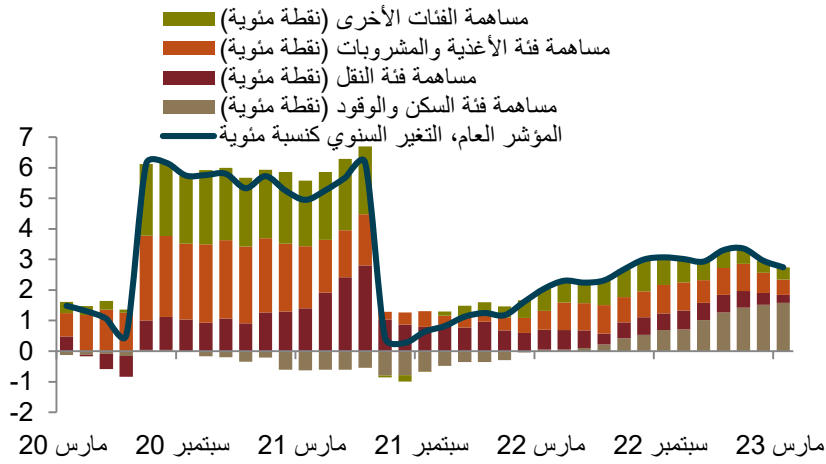


واصلت القروض المصرفية إلى القطاع الخاص ارتفاعها، فزادت بنسبة 10,8 بالمائة، على أساس سنوي. لكن، هذا الارتفاع يمثل تباطؤ في معدل النمو، مقارنة بأحدث أعلى مستوى له، عند 15 بالمائة، وكان في أغسطس العام الماضي.

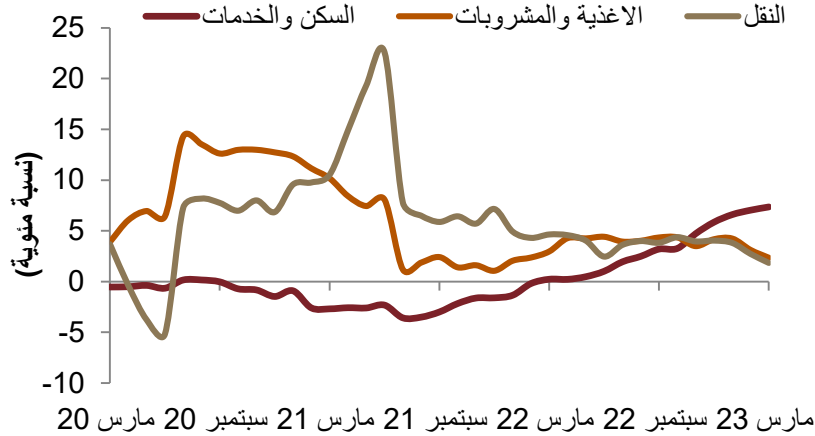


التضخم

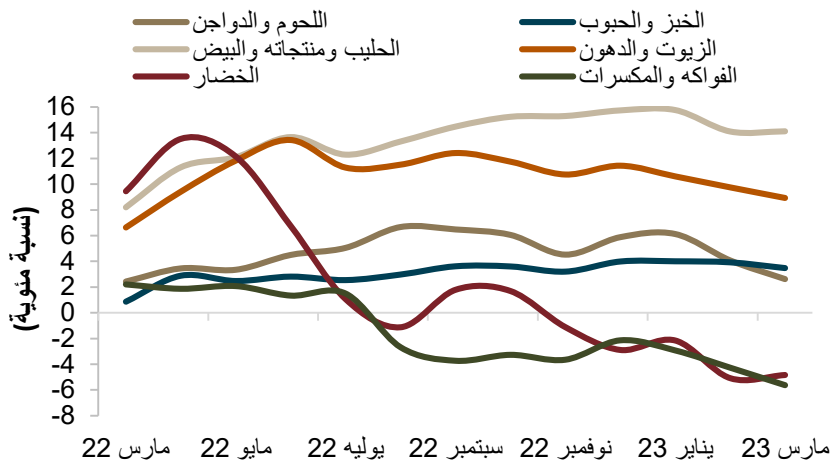
ارتفع مؤشر أسعار المستهلك (التضخم العام) في مارس بنسبة 2,7 بالمائة، على أساس سنوي، وبنسبة 0,1 بالمائة، على أساس شهري. ضمن مكونات المؤشر، واصلت الأسعار في فئة "السكن والوقود" مسارها الصاعد، مرتفعة بنسبة 7,4 بالمائة، على أساس سنوي، وبنسبة 0,4 بالمائة، على أساس شهري. وارتفعت الأسعار في فئة "الأغذية والمشروبات" بنسبة 2,3 بالمائة، على أساس سنوي، بينما تراجعت بنسبة 0,4 بالمائة، على أساس شهري.

معدل التضخم العام
(التغير السنوي)

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 2,7 بالمائة، على أساس سنوي، وبنسبة 0,1 بالمائة، على أساس شهري، في مارس.

معدلات التضخم في مجموعة مختارة من مكونات مؤشر أسعار المستهلك
(التغير السنوي)

واصلت الأسعار في فئة "السكن والوقود" ارتفاعها، فزادت بنسبة 7,4 بالمائة، على أساس سنوي، وبنسبة 0,4 بالمائة، على أساس شهري.

أسعار المكونات الفرعية الرئيسية لفئة "الأغذية والمشروبات"
(التغير السنوي)

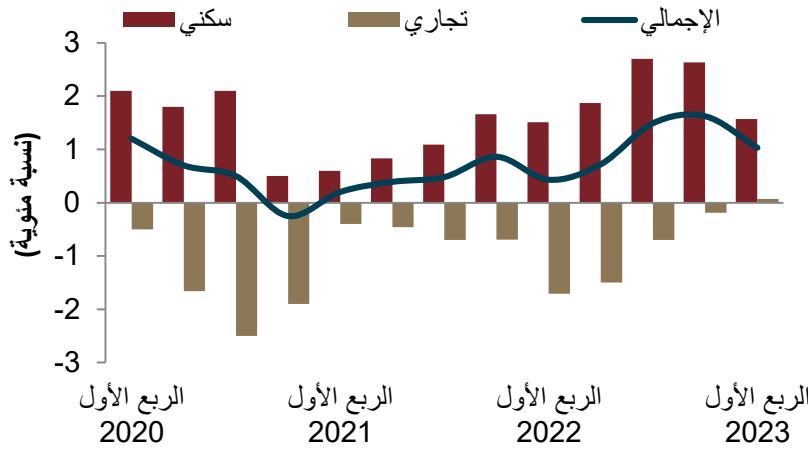
في غضون ذلك، ارتفعت الأسعار في فئة "الأغذية والمشروبات" بنسبة 2,3 بالمائة، على أساس سنوي، بينما تراجعت بنسبة 0,4 بالمائة، على أساس شهري. وبالنظر إلى تفاصيل المكونات الفرعية الرئيسية لهذه الفئة، نجد أن أسعار "الخضروات" و"الفواكه والمكسرات" واصلت مساراً متراجعاً في الشهور الأخيرة.



سوق العقارات في الربع الأول 2023

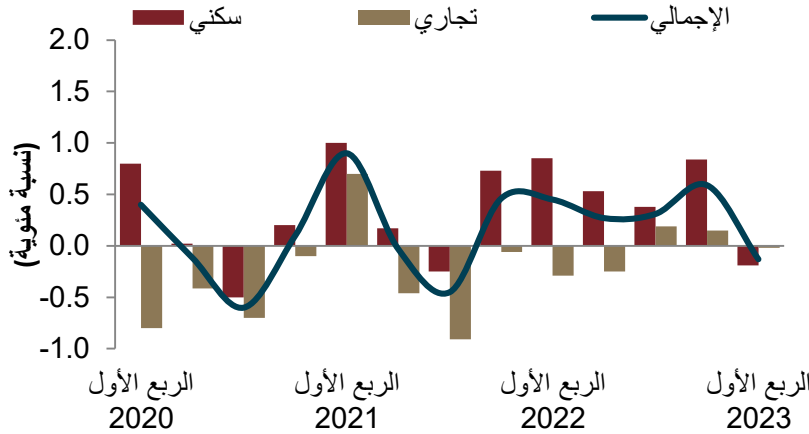
ارتفع مؤشر أسعار العقارات بنسبة 1 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الأول لعام 2023، في حين تراجع بدرجة طفيفة، بنسبة 0,1 بالمائة، على أساس ربعي. وبينما واصلت أسعار العقارات السكنية مسارها الصاعد، انتعشت أسعار العقارات التجارية بدرجة طفيفة، بنسبة 0,1 بالمائة. أما على المستوى المناطق، فقد شهدت أسعار العقارات السكنية في الرياض الزيادة الأكبر، حيث ارتفعت بنسبة 5,2 بالمائة خلال الربع الأول 2023، على أساس سنوي.

مؤشر أسعار العقارات، حسب النوع
(التغير السنوي)



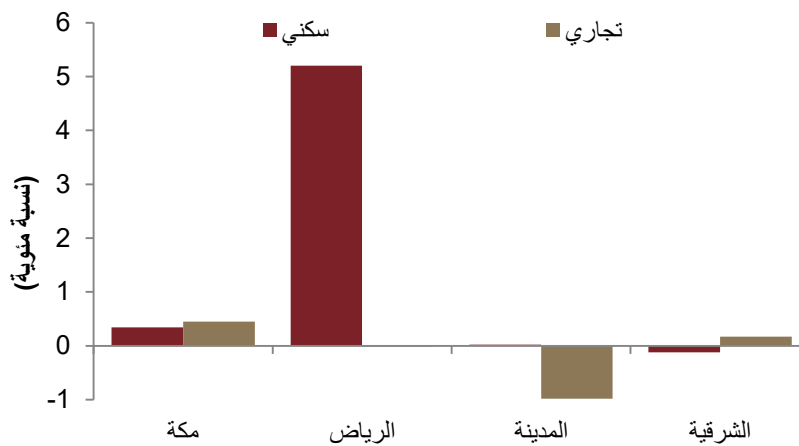
ارتفع مؤشر أسعار العقارات بنسبة 1 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الأول لعام 2023....

مؤشر أسعار العقارات، حسب النوع
(التغير الربعي)



...في حين تراجع بدرجة طفيفة، بنسبة 0,1 بالمائة، على أساس ربعي.

مؤشر أسعار العقارات، حسب المنطقة
(التغير السنوي)



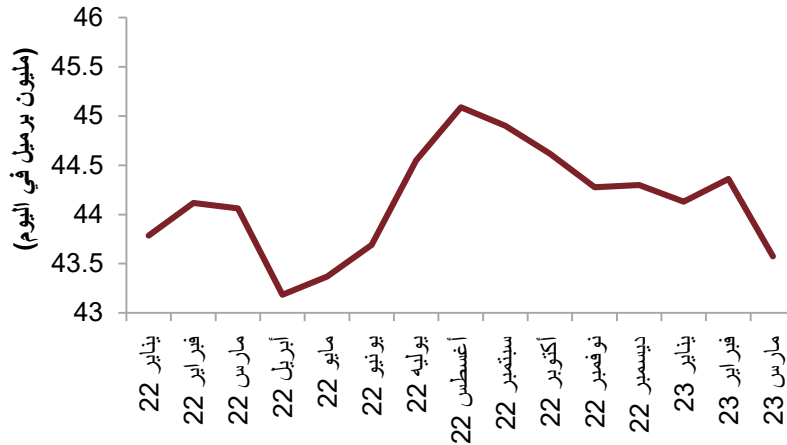
سجلت أسعار العقارات السكنية في الرياض الزيادة الأكبر بين المناطق الرئيسية، حيث ارتفعت بنسبة 5,2 بالمائة خلال الربع الأول لعام 2023، على أساس سنوي.



أسواق النفط

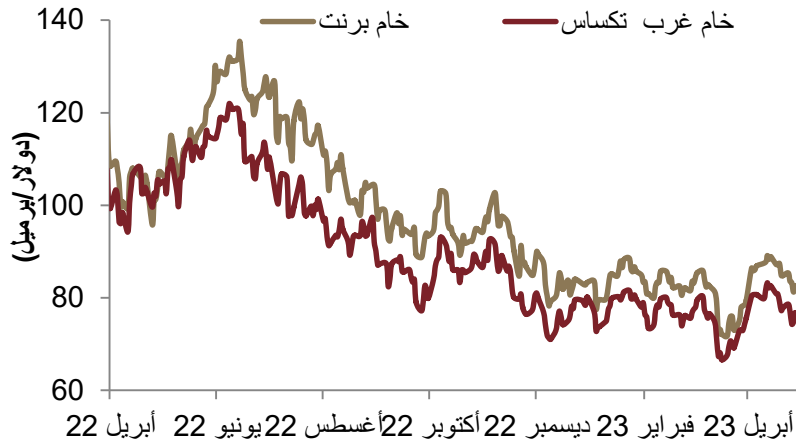
تكيفت أسواق النفط مع الإعلان المفاجئ من قبل أوبك وشركائها، الذي قرر خفض إنتاج النفط بنحو 1,2 مليون برميل في اليوم، ابتداءً من مايو. وقد ارتفعت الأسعار بصورة حادة في أعقاب الإعلان، ولكنهما سرعان ما تراجعت، حيث ركز المستثمرون على التوقعات بضعف الطلب، لا سيما في الولايات المتحدة. وفي اعتقادنا أن الطلب من الصين سيكون كافياً للتعويض عن التباطؤ الأمريكي، وسيساعد، مقروناً بخفض الإنتاج لدى أوبك وشركائها، على تحويل السوق إلى خانة العجز في النصف الثاني من عام 2023.

حجم الإنتاج لدى أوبك وشركائها (مليون برميل في اليوم)



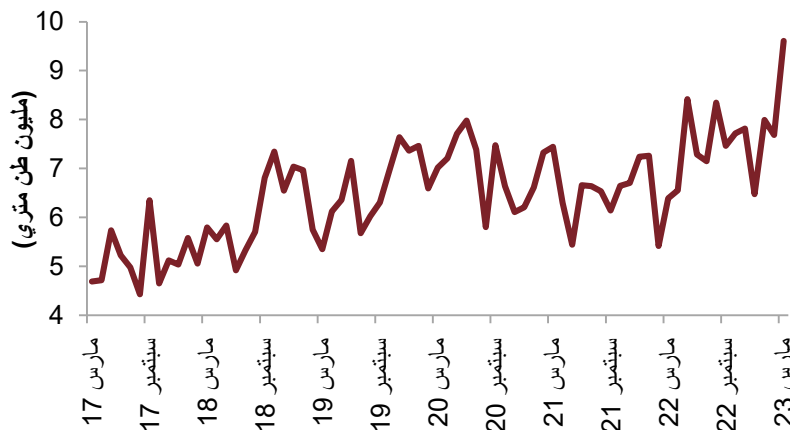
في خطوة مفاجئة، أعلنت أوبك وشركائها تخفيض الإنتاج بـ 1,16 مليون برميل في اليوم ابتداءً من مايو، وجاء معظم الخفض من دول الخليج والعراق. وقد مثلت الخطوة "إجراءً احترازياً"، في ظل المستوى المرتفع من عدم اليقين بشأن توقعات الطلب.

أسعار النفط



أدى ذلك الإعلان إلى ارتفاع الأسعار، حيث بلغت أسعار خام برنت 87 دولاراً للبرميل في مطلع أبريل. لكن، ذلك الارتفاع سرعان ما تلاشى، وتسببت المخاوف بشأن تباطؤ اقتصادي في الولايات المتحدة إلى تراجع أسعار خام برنت إلى ما دون 80 دولاراً للبرميل بنهاية الشهر.

واردات النفط الصينية من روسيا



نحن أكثر تفاؤلاً بشأن صورة الطلب، حيث نعتقد أن إعادة فتح الصين ستقود إلى انتعاش قوي في الطلب على النفط الخام، خاصة من روسيا.



سوق الأسهم

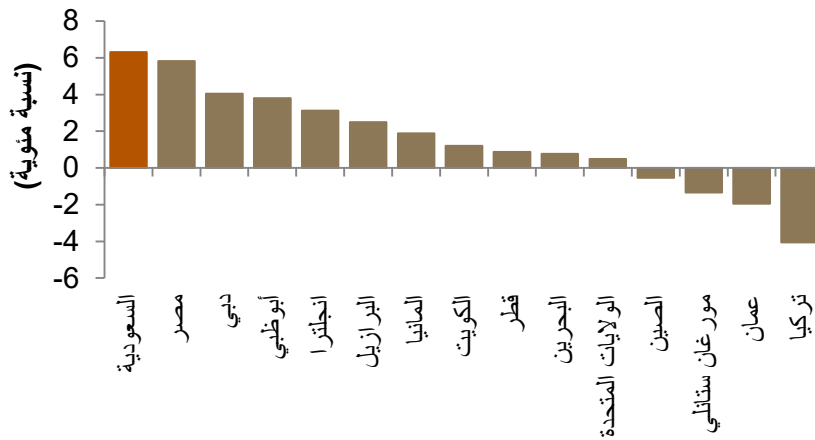
ارتفع مؤشر "تاسي" بنسبة 6,8 بالمائة، على أساس شهري، في أبريل، مما رفع مكاسبه خلال الفترة من بداية العام وحتى تاريخه إلى 8 بالمائة. كذلك، تخطى المؤشر مستوى 11000 نقطة لأول مرة منذ نوفمبر 2022. نتيجة لذلك، جاء "تاسي" ضمن أفضل الأسواق الإقليمية والعالمية أداءً خلال الشهر. أيضاً، ارتفع متوسط حجم التداولات اليومية في أبريل.

أداء "تاسي"



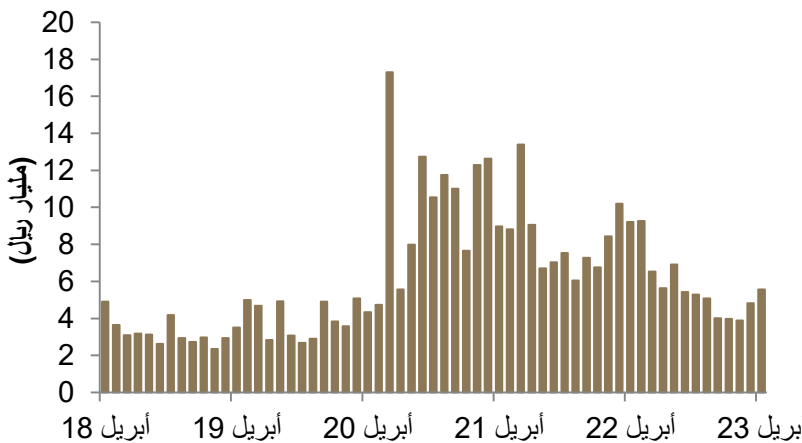
صعد مؤشر "تاسي" في أبريل، على أساس شهري، مرتفعاً بنسبة 6,8 بالمائة.

مقارنة أداء "تاسي" مع المؤشرات الرئيسية (مارس)



جاء "تاسي" ضمن أفضل الأسواق الإقليمية والعالمية أداءً خلال الشهر.

متوسط حجم التداولات اليومية (أبريل)



إضافة إلى ذلك، ارتفع متوسط حجم التداولات اليومية في أبريل.



إخلاء المسؤولية

ما لم يشير بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة رويترز وشركة بلومبيرغ والبنك الدولي وشركة تداول ومن مصادر محلية إحصائية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صريحة كانت أم ضمنياً، كما أنها لا تتحمل أية مسؤولية قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.